أبعاد
abʿad

UNDEF The United Nations Democracy Fund

مشاركة النساء السياسيّة

إنتخابات 2022 البرلمانيّة،
دروس مستفادة وخطط مستقبلية

مقدمة

تواجه النساء في لبنان عدة حواجز تمنعهن من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والخدمة العامة وتحول دون حصولهن على المساواة في الحقوق والعدالة. هذه الحواجز تكمن في عدة مستويات، إجتماعية وثقافية تنطلق من النظام الأبوي السائد، وتضع المرأة ضمن صورة نمطية تحصر دورها بالرعاية المنزلية والإهتمام بالأسرة، حواجز قانونية لا تضمن المساواة بين النساء الرجال، حواجز سياسية وحزبية وحواجز مالية...

لم تتمكن النساء من تحقيق تقدمٍ كبيرٍ في المشاركة السياسية في الإنتخابات النيابية عام ٢٠٢٢، اذ بلغ عدد الفائزات ٨ من أصل ١٢٨ نائباً ما يشكل نسبة ٦,٢٥٪. وقد بلغ عدد النساء المرشحات ١٥٧ مرشحة شكَّلن ١٥٪ من إجمالي عدد المرشحين، ١١٨ منهن إنضممن الى لوائح انتخابية، وشكَّلن نسبة ١٦,٤٪ من إجمالي المرشحين ال٧١٨ الذين انضموا الى لوائح. نسبة الرجال مقابل النساء في الترشح قبل الإنضمام الى اللوائح بلغت ٦ رجال مقابل كل امرأة، بينما بلغت النسبة ٥ رجال مقابل كل امرأة بعد الإنضمام الى اللوائح. أما نسبة النساء المرشحات مقابل المقاعد، فقد بلغت ١ أي بمعدل مرشحة واحدة لكل مقعد.

أدى نقص تمثيل المرأة في البرلمان إلى تأخير التعديلات والإصلاحات اللازمة في التشريعات التي تضمن المساواة في الوصول إلى العدالة للنساء والفتيات. بالإضافة الى ذلك، لا يعود انخفاض معدل المشاركة السياسية للمرأة إلى نقص تمثيل المرأة فحسب، بل هو أيضاً نتيجةً للإطار القانوني المحدود للحماية في البلاد للنساء والفتيات. وستشجع معالجة هذه المشاكل عدداً متزايداً من النساء ليصبحن مُشّرعات فاعلات في البرلمان اللبناني.

انطلاقاً من هنا، تقوم منظمة «أبعاد» وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF)، بتنفيذ مشروع يهدف الى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، وتسعى للتأثير على صنّاع القرار في لبنان لإقتراح تعديلات على المواد ٥٢١-٥.٣ من قانون العقوبات اللبناني لتعزيز الحماية القانونية للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي.

في هذا الإطار، نفذت شركة Statistics Lebanon ltd وبطلب من منظمة «أبعاد» دراسة شاملة لتحديد العوائق التي تعيق وصول المرأة الى المشاركة السياسية الفاعلة بالإضافة الى تحديد الممارسات الجيدة ورسم أُطُر وتوصيات لتعزيز التدخلات الهادفة لتمكين وتعزيز مشاركة المرأة في المجال العام. كما تهدف هذه الدراسة لتحديد المواقف من تشديد العقوبات على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي.

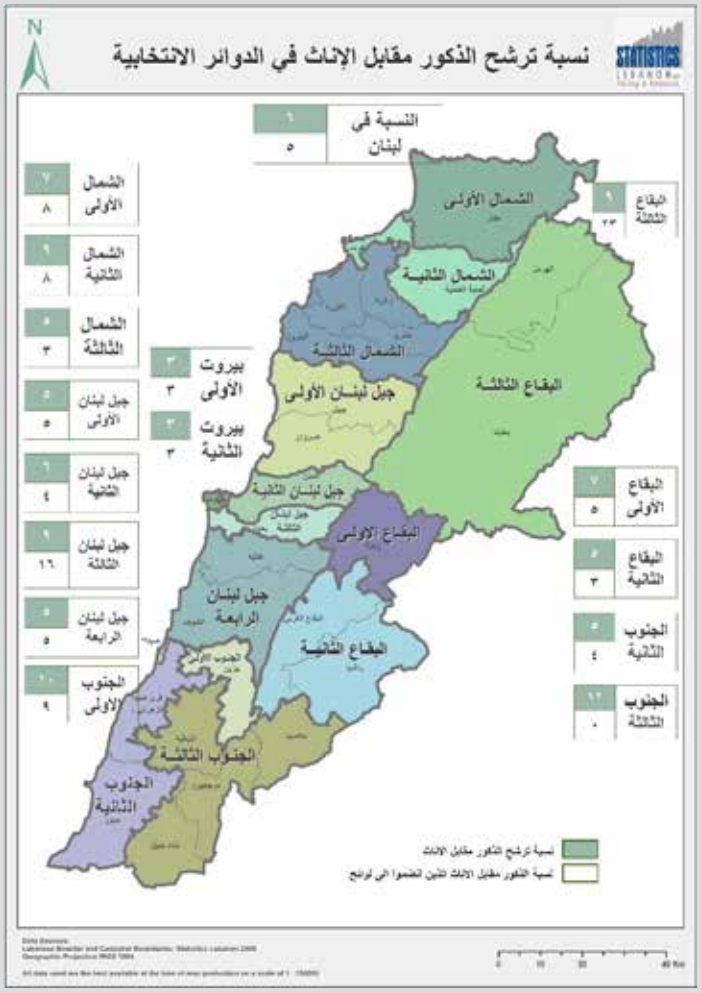
نسبة ترشح الذكور مقابل الإناث في الدوائر الانتخابية
STATISTICS LEBANON
N
النسبة في لبنان
٥
٦
الشمال الأولى
٧
٨
الشمال الأولى
٨
٩
الشمال الثانية
٣
٤
الشمال الثالثة
٣
٣
بيروت الأولى
٣
٣
بيروت الثانية
٥
٥
جبل لبنان الأولى
٤
٦
جبل لبنان الثانية
١٦
٩
جبل لبنان الثالثة
٥
٥
جبل لبنان الرابعة
٩
١٠
الجنوب الأولى
٢٣
٩
البقاع الثالثة
٥
٧
البقاع الأولى
٣
٨
البقاع الثانية
٤
٥
الجنوب الثانية
٠
١٢
الجنوب الثالثة
الشمال الأولى
الشمال الثانية
الشمال الثالثة
جبل لبنان الأولى
البقاع الثالثة
جبل لبنان الثانية
البقاع الأولى
جبل لبنان الرابعة
البقاع الثانية
الجنوب الثالثة
الجنوب الثانية
نسبة ترشح الذكور مقابل الإناث
نسبة الذكور مقابل الإناث الذين تقدموا الى لوائح
Data Sources:
Lebanese Boarder and Cadastral Boundaries: Statistics Lebanon 2005
Geographic Projection: WGS 1984
All data used are the best available at the time of map production on a scale of 1 : 150000
0 10 20 40 Km

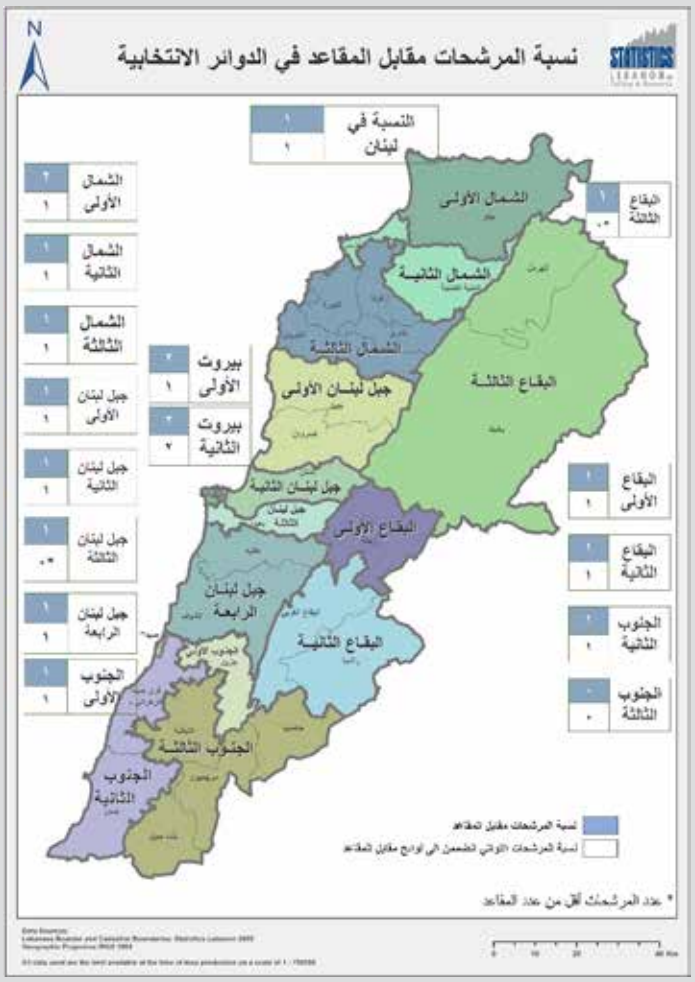
نسبة المرشحات مقابل المقاعد في الدوائر الانتخابية
STATISTICS LEBANON
N
النسبة في لبنان
١
١
الشمال الأولى
٢
١
الشمال الأولى
١
١
الشمال الثانية
١
١
الشمال الثالثة
١
١
بيروت الأولى
٢
١
بيروت الثانية
٢
١
جبل لبنان الأولى
١
١
جبل لبنان الثانية
١
١
جبل لبنان الثالثة
٠٣
١
جبل لبنان الرابعة
١
١
الجنوب الأولى
١
١
البقاع الثالثة
٠٣
١
البقاع الأولى
١
١
البقاع الثانية
١
١
الجنوب الثانية
١
٠
الجنوب الثالثة
الشمال الأولى
الشمال الثانية
الشمال الثالثة
جبل لبنان الأولى
البقاع الثالثة
جبل لبنان الثانية
البقاع الأولى
جبل لبنان الرابعة
البقاع الثانية
الجنوب الثالثة
الجنوب الثانية
نسبة المرشحات مقابل المقاعد
نسبة المرشحات اللواتي انضممن الى لوائح مقابل المقاعد
* عدد المرشحات أقل من عدد المقاعد
Data Sources:
Lebanese Boarder and Cadastral Boundaries: Statistics Lebanon 2005
Geographic Projection: WGS 1984
All data used are the best available at the time of map production on a scale of 1 : 150000
0 10 20 40 Km

نفذت الدراسة ما بين ٢٨ نيسان و٤ تموز من العام ٢٠٢٢، واستخدم فيها المنهجين الكمي والنوعي، وقد انقسمت الى عدة أقسام ومحاور شملت فئات مختلفة:

١. الدراسة الكمية:

١. إستطلاع للرأي شمل ٥٠ مرشحاً/ة:

- نفذ الإستطلاع ما بين الثامن من شهر نيسان من العام ٢٠٢٢ والخامس عشر منه.
- شملت العينة ٥٠ مرشحاً/ة.
- تم اختيار العينة وفقاً لعدد المقاعد في كل دائرة انتخابية كبرى.
- توزعت العينة على مختلف الدوائر الإنتخابية، وشملت مرشحين من مختلف المذاهب.
- إستعملت في هذا الإستطلاع تقنية المقابلة الهاتفية CATI.

٢. إستطلاع للرأي العام شمل ١٧٥ ناخب/ة:

- شملت العينة ١٧٥ ناخب/ناخبة.
- نفذ الإستطلاع ما بين السابع من شهر نيسان من العام ٢٠٢٢ والخامس عشر منه.
- تم اختيار العينة وفقاً لمنهجية PPS أي"Probability proportional sampling" والمترجمة بالعربية إلى «العينة المتناسبة مع الحجم المصحوبة بأسلوب العينة المنتظمة».
- توزعت العينة على مختلف الدوائر الإنتخابية، وإنقسمت بالتساوي بين الإناث والذكور الذين تبلغ أعمارهم ٢١ سنة وما فوق، كما شملت مجيبين من مختلف المذاهب ومن مختلف المستويات الإجتماعية.
- إستعملت في هذا الإستطلاع تقنية المقابلة الهاتفية CATI.

١. الدراسة النوعية:

نُفذت الدراسة ما بين الحادي والثلاثين من شهر أيار والرابع والعشرين من شهر حزيران من العام ٢٠٢٢ وانقسم ما بين:

١. مقابلات معّمقة شملت:

أ. ٣ نائبات فائزات

ب. ٨ مرشحات

ج. ٤ ممثلات عن الأحزاب

توزعت العينة على مختلف الدوائر الإنتخابية، المذاهب والإنتماءات السياسية

٢. حلقة نقاش مركز:

شارك فيها ممثلات عن أبرز المنظمات التي تعمل على التمكين السياسي للنساء.

أبرز ما أظهرته نتائج الدراسة:

سيتم تلخيص نتائج الدراسة ضمن المحاور الآتية:

- المواقف تجاه وجود المرأة في الحياة السياسية
- أسباب عدم التمثل الكافي للنساء في الحياة السياسية
- الحواجز التي تعيق ترشح النساء
- مبادرات ونشاطات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية
- المواقف من تعديل المواد ٥٠٣ الى ٥٢٢ من قانون العقوبات اللبناني المتعلق بـ«الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة»
- التوصيات

المواقف تجاه وجود المرأة في الحياة السياسية

أظهرت نتائج الدراسة أن حملات التوعية المتراكمة عبر السنوات حول أهمية وجود المرأة في الحياة السياسية اللبنانية بدأت تأتي بثمارها لناحية اقتناع الرأي العام بأهمية هذا الدور واستعداد الناخبين/ات للإقتراع لإمرأة في الإنتخابات، اذ أنّ:

- غالبية ٨٩,٢٪ من الناخبين/ات المستطلعين/ات الذين شملهم استطلاع الرأي أعلنوا أنه من المرجح تصويتهم/نّ لإمرأة في أي انتخابات مستقبلية.
- غالبية ٨٨٪ من الناخبين/ات المستطلعين/ات اعتبروا/ن أن النساء قادرات على القيام بواجبات نائب في المجلس النيابي.
- ٥٩,٥٪ من الناخبين المستطلعين اعتبروا/ن أن تمثيل المرأة في الحياة السياسية ليس كافٍ.
- المرشحات اللواتي شملتهن الدراسة النوعية، واللواتي لم يفزن، اعتبرن أن هويتهن الجندرية لم تكن السبب وراء خسارتهن بل السبب هو الواقع السياسي – الطائفي – الإنتخابي في لبنان.

أسباب عدم التمثيل الكافي للنساء في الحياة السياسية

- إعتبر الناخبون/ات المستطلعون أن السبب الأول لعدم تمثل المرأة الكافي هو أنه لا يتم انتخابها (٢٧٪)، وهو ما لم توافق عليه النائبات والمرشحات وممثلات الأحزاب وممثلات الجمعيات، على اعتبار أن الواقع السياسي - الطائفي – الإنتخابي هو ما يؤثر على خيارات الناخبين.
- الناخبون/ات المستطلعون/ات اعتبروا/ن أن غياب القوانين التي تضمن التمثيل الصحيح للمرأة (٢٤٪)، وعدم ترشح النساء الى الانتخابات (٢٠٪)، هما مسببان لعدم تمثل المرأة الكافي، وهو ما أكدت عليه النائبات والمرشحات وممثلات الأحزاب وممثلات الجمعيات.
- لقد كان لافتاً ان ١٣٪ من المستطلعين/ات اعتبروا/ن أن اعتبار المرأة مواطنة من الدرجة الثانية هو سبب غياب التمثيل الصحيح...

الحواجز التي تعيق ترشح النساء

- اعتبر الناخبون/ات المستطلعون/ات أن غياب الدعم من المجتمع يشكل السبب الأول (٢٨,٩٪) الذي يعيق ترشح النساء الى الإنتخابات يليه النظام السياسي/ الطائفي (١٩,٦٪)، وهيمنة الرجال في هذا المجال (١٧,١٪) والعقلية الأبوية السائدة في المجتمع (١١,٩٪)...
- ٤٠,٨٪ من الناخبين/ات المستطلعين/ات اعتبروا/ن أن المجتمع اللبناني يحاكم النساء على مشاركتهن في الحياة السياسية.

التحديات التي تعيق ترشح النساء

المشاركات في الدراسة النوعية أجمعن على التحديات التي ذكرها المستطلعون/ات، وأكدن على وجود تحديات أخرى مثل: التحديات المالية، التحديات السياسية والحزبية والتحديات القانونية... وقد تلخصت على الشكل الآتي:

I. التحديات الإجتماعية:

- المجتمع الذكوري والنظام الأبوي:

هناك فرق كبير في التعاطي مع المرشحين والسياسيين الذكور والمرشحات والسياسيات الاناث، على اعتبار أنه دائماً ما يتم تعيير النساء بحياتهن الشخصية وتاريخ عائلاتهن.

- التعرض للحياة الشخصية للمرشحات والحياة الشخصية لأفراد عائلاتهن أيضاً.
- إحدى المرشحات تبرأت منها عائلتها.
- تعرضت بعض المرشحات الى الملاحقات والتهديد والابتزاز، وهذا التهديد أتى على خلفيات سياسية.
- تعرض المرشحات للإساءة والتنمر، وبعضهن تعرضن لتحرشات جنسية عبر الانترنت.

- الصورة النمطية للنساء:

الصورة النمطية التي يتم وضع المرأة فيها، لناحية اعتبار السياسة حكر على الرجال، واعتبار أن مهام المرأة الأساسية هي الإهتمام بمنزلها وتربية أطفالها، وأنه لا يمكنها التوفيق بين دورها كأم ودورها في تعاطي الشأن العام، بل عليها أن تختار بينهما.

- العنف ضد النساء:

والعنف ينقسم الى عدة أقسام:

- عنف جسدي
- عنف نفسي
- عنف سياسي

- التشكيك بقدرات النساء:

التشكيك بقدرات النساء طال بشكل خاص المرشحات الحزبيات وممثلات الأحزاب اللواتي شملتهن الدراسة، وقد أتى هذا التشكيك بغالبيته من قبل الذين ينتمون الى نفس الخط السياسي.

II. التحديات المالية:

تأمين الموارد المالية هو من أكبر التحديات التي تحدّ من ترشح النساء، ومن أبرز الأمور التي تتطلب تمويلاً والتي قد تقف عثرة في طريق النساء اللواتي ينوين الترشح هي:

- رسم الترشيح

- الإعلان الإنتخابي
- الظهور الإعلامي
- الإستشاريين
- الماكينة الإنتخابية
- المكاتب الإنتخابية
- التكاليف اللوجستية وتكاليف النقل...

III. التحديات السياسية والحزبية:

- النظام السياسي اللبناني الطائفي:

يحتم النظام السياسي اللبناني الطائفي أن تتوزع المقاعد على المذاهب، وهذا ما يضمنه القانون الإنتخابي. ما يشكل حاجزاً أمام رفع نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية.

- سلوك الأحزاب:

تتمتع الأحزاب والمجموعات السياسية بالتأثير الأكبر على الحياة السياسية في العالم وفي لبنان، وبالتالي كلما ازداد عدد المرشحات على لوائح الأحزاب والمجموعات كلما ازداد عدد النساء في المجلس النيابي.

التبعيّة والتأييد المطلق للأحزاب ظهر جلياً من إجابات الناخبين/ات المستطلعين/ات:

- اعتبر غالبية ٨٤,٢٪ من الناخبين/ات المستطلعين/ات المنتسبين/ات للأحزاب، أن أحزابهم/ن تعزز المساواة والشراكة بين الرجل والمرأة في التمثيل خلال الانتخابات النيابية. بالمقابل اعتبر ٦٣,٤٪ من مؤيدي/ات الأحزاب أن أحزابهم/ن تعزز المساواة والشراكة بين الجنسين، مقابل ٧,١٪ أجابوا بـ»لا أعرف».
- هذه التبعية والتأييد المطلق ستنعكس التزاماً بقرارات هذه الأحزاب وتصويت لمرشيحهم بغض النظر عن هويتهم الجندرية.

المرشحون الذين شملهم استطلاع الرأي (الكمي):

- المرشحون/ات المنتمون/ات أو المدعومون من مجموعات او أحزاب سياسية الذين شملهم استطلاع الرأي، وبغالبية ٩٤,٦٪، اعتبروا/ن ان الحزب أو المجموعة التي ينتمون اليها تعزز المساواة بين الجنسين خلال الإنتخابات النيابية.

المرشحات والنائبات وممثلات الأحزاب وممثلات المنظمات غير الحكومية اللواتي شملتهن الدراسة النوعية:

- اختلفت وجهات النظر بين المرشحات غير الحزبيات واللواتي اعتبرن ان الأحزاب السياسية لا تعزز المساواة بين الجنسين، وبين المرشحات والنائبات الحزبيات اللواتي اعتبرن ان أحزابهن تعزز المساواة وقد قدمت لهن كل الدعم اللازم.
- ممثلات الأحزاب أكدن أن أحزابهن تعزز المساواة بين الجنسين، بينما كان لافتاً جداً أن بعضهن تغنين بأن أحزابهن من أشد مؤيدي الكوتا وتقدموا بمشاريع قوانين لإقرارها، الا أن الواقع في انتخابات عام ٢٠٢٢ أثبت أن هذه الأحزاب لم تعتمد الكوتا في ترشيحاتها.
- ممثلات الأحزاب اعترفن ان مهمتهن بتحسين واقع المرأة داخل الأحزاب لم تكن سهلة في البداية وواجهن بعض الصعوبات بسبب العقلية الأبوية المتجذرة في المجتمع من قبل بعض الزملاء وليس القيادات الحزبية.

- المشاركات في حلقة النقاش إعتبرن أن الأحزاب باتت ترشح النساء لأنهم يتعرضون لضغوطات وكي يتماشوا مع المجتمع ومع الموجة التغييرية وبهدف تجميل صورة الحزب ولكن بالمقابل أثبتت النساء أن هذا حق لهن.

IV. التحديات الإعلامية:

- تحديات في الظهور الإعلامي:

المرشحات غير المدعومات من مجموعات او جهات حزبية واجهن صعوبة في الظهور الإعلامي، وقد اعتبرت الغالبية أن هذه التحديات سببها إما مالي بسبب المتطلبات المادية للظهور الإعلامي، أو سياسي.

- تحديات في الذكورية التي يتم التعاطي بها من قبل الاعلام أحياناً:

حتى الآن وعلى الرغم من كل الحملات التثقيفية التي تحارب الخطابات الذكورية والتمييز ضد النساء في المجتمع وفي وسائل الإعلام، الا أنه لا يزال هناك محتوى ذكوري يطال لنساء السياسيات.

V. التمكين:

- اعتبرت المرشحات والنائبات أنه من الضروري جداً العمل على تمكين المرأة على مختلف الأصعدة.
- بالمقابل انقسمت المشاركات في حلقة النقاش بين من اعتبر أن النساء بحاجة الى تمكين وبين من اعتبر أن النساء لسن بحاجة الى التمكين بل هن متمكنات أكثر من الرجال، لكن الرجال هم الذين يحتاجون الى تمكين والمجتمع هو الذي يحتاج الى تمكين لأنه لا يتمتع بوعي سياسي وبحِسّ المواطَنَة.

VI. التحديات التعليمية والتربوية:

التحديات التعليمية والتربوية تندرج ضمن عدة عنوانين أساسية:

- تعليم الفتيات نتيجة ارتفاع كلفة التعليم في المؤسسات التعليمية الخاصة وانهيار المؤسسات التعليمية الرسمية في لبنان:

مع الإنهيار الإقتصادي الذي يشهده لبنان وعدم قدرة اللبنانيين على تحمل تكلفة تعليم أبنائهم بدأت العائلات تواجه صعوبة في تعليم أولادها الذكور والإناث على سواء، لكن الخطورة تكمن في ان بعض العائلات بدأت بالإستنساب وتفضيل تعليم الذكور على تعليم الاناث. خاصة في ظل الإرتفاع الكبير جداً في تكلفة التعليم في المؤسسات التعليمية الخاصة، والتحديات التي تشهدها المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية.

- المدارس الرسمية:

- الإستهداف الممنهج الذي طال المدارس الرسمية.
- القدرة الإستيعابية لهذه المدارس في الوقت الحالي بعد الأزمة الإقتصادية وانتقال التلاميذ من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي.
- قدرة الدولة اللبنانية على تأمين الحد الأدنى من الإمكانات المادية لضمان صمود هذه المدارس واستمرارها في تقديم خدماتها.

- الجامعة اللبنانية:
  - الأزمة التي تعصف بالجامعة اللبنانية جراء الأزمة الإقتصادية التي يواجهها لبنان باتت تنذر بكارثة تربوية.
  - تغيير المناهج التعليمية والتربوية والخروج من الصورة النمطية للمرأة من أصغر الأمثلة التي تُعطى في الدروس الى أكبرها.

- تدريب العاملين في القطاع التربوي من أجل المساهمة في تعديل الصورة النمطية للمرأة، وضرورة تدريبهم على التعامل مع القضايا المتعلقة بالتحرش الجنسي وخاصة في المدارس.

VII. التحديات القانونية:

- القوانين التي تحفظ التمثيل الصحيح للمرأة على الصعيد السياسي:
  - إقرار الكوتا النسائية المرحلية:
    - غالبية ٨٦,٨٪ من الناخبين المستطلعين أعلنوا تأييدهم للكوتا النسائية.
    - ٦٤٪ من المرشحين المستطلعين أعلنوا تأييدهم للكوتا النسائية، مقابل ٣٤٪ أعلنوا أنه ليس من المفترض اشتراط حق المرأة في التمثيل.

- قانون الإنتخاب

أعلنت المرشحات أن قانون الإنتخاب وقف حجر عثرة في طريق فوزهن، بسبب المنافسة المذهبية والمنافسة بين المرشحين على نفس اللائحة. هذا بالإضافة الى إلزامية انضمام المرشحين الى لوائح، ما قد يقف عثرة بوجه المرشحات اللواتي قد لا يجدن لائحة للإنضمام اليها.

- إقرار قانون عصري للأحزاب
- إقرار قانون إستقلالية القضاء

- القوانين التي تحقق المساواة بين النساء والرجال وتعطي المرأة حقوقها الطبيعية على الصعيد الإجتماعي:

لن تتمكن المرأة من خوض غمار السياسة إن لم تحصل على كافة حقوقها البديهية كإنسانة والتي تكمن ضمن اطار «حقوق الإنسان» بالدرجة الأولى، ما سيجعلها تتمتع بالقوة والإستقلالية اللازمتين والتخلص من التبعية من أجل القيام بهذه الخطوة.

- إقرار قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية:
  - الزواج المدني
  - الطلاق
  - حضانة الأطفال
  - الميراث...

- تعديل المواد ٥٠٣ الى ٥٢٢ من قانون العقوبات اللبناني المتعلق بـ «الجرائم المخّلة بالأخلاق والآداب العامة»
- تعديل قانون العنف ضد المرأة والسهر على حسن تطبيق هذه القوانين
- إقرار قانون منع تزويج القاصرات

هذا بالإضافة الى العديد من القوانين التي تحرم الأم اللبنانية من أبسط حقوقها والتي يجب تعديلها، مثل:

- إقرار قانون يسمح للمرأة بمنح جنسيتها لأبنائها
- إقرار قانون يسمح للمرأة بإصدار أوراق ثبوتية وجواز سفر لأولادها
- إقرار قانون يسمح للمرأة بفتح حساب مصرفي لأولادها

- القوانين التي تحقق المساواة بين النساء والرجال وتعطي المرأة حقوقها الطبيعية على صعيد العمل:
  - تعديل قانون العمل:
    - وضع آليات لمراقبة تحقيق المساواة في الأجور بين النساء والرجال
    - تمديد إجازة الأمومة
    - إضافة مواد لخلق «بيئة صديقة لتوظيف النساء»
    - إدخال جميع المهن ضمن قانون العمل

  - تعديل قانون الضمان الإجتماعي

- القوانين التي يجب إقرارها على صعيد التربية والتعليم:
  - إقرار قانون يحدد الزامية التعليم للفتيات اقله لعمر ١٨ سنة
  - تعديل المناهج التربوية والخروج من الصورة النمطية للمرأة وإلزامية تدريب العاملين في المؤسسات التربوية للمساهمة في تعديل هذه الصورة.

مبادرات ونشاطات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية

تعددت البرامج والنشطات المرتبطة بتمكين النساء وإشراكهن في الحياة السياسية اللبنانية التي نظمتها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وتبين أن:

- بعض البرامج بحاجة الى تطوير وأن تكون عملية أكثر، فهي تعرض المشاكل، لكن لا تركز على كيفية مواجهتها.
- بعض البرامج تأخرت فلو تم إطلاقها باكراً لكانت أعطت ثمار أفضل.
- ظهرت مطالبة بالتضامن والتنسيق بين مختلف الجمعيات وتوحيد الجهود من أجل الإتيان بنتائج أفضل.

المواقف من تعديل المواد ٥٠٣ الى ٥٢٢ من قانون العقوبات اللبناني المتعلق بـ «الجرائم المخّلة بالأخلاق والآداب العامة»

أجمع جميع المشاركين في الدراسة على ضرورة تعديل هذا القانون:

- غالبية ٩٦,١٪ من الناخبين المستطلعين اعتبروا أن تشديد العقوبات على جرائم الإعتداء الجنسي يجب أن تكون من أولويات المجلس النيابي الجديد.
- غالبية ٩٦٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة الكمية اعتبروا أنه يجب تعديل القانون الذي يجرم الإعتداء الجنسي، وقد تعهد ٩٢٪ منهم بتقديم اقتراحات لهذه الغاية في حال فوزهم.
- أجمعت النائبات والمرشحات وممثلات الأحزاب على ضرورة تعديل هذه المواد من القانون، كذلك الأمر بالنسبة للمشاركات في حلقة النقاش.
- كان لافتاً جداً وجود إلتباس لدى البعض بين ما تم تعديله في هذا القانون وبين ما لم يتم تعديله، وهل ما تم تعديله كافٍ أو غير كاف.

التوصيات

أهم ما يجب القيام به لرفع التمثيل السياسي للنساء في مجلس النواب، هو رفع نسبة ترشح النساء مقابل الرجال على مختلف اللوائح، لأنه كلما ازدادت نسب الترشيح كلما ازداد احتمال الفوز، وذلك من خلال:

- توحيد الجهود بين مختلف المنظمات غير الحكومية
- توحيد الجهود بين مختلف المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية واللجان النيابية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة
- الضغط من أجل تعديل القوانين التي سبق ذكرها وبشكل خاص قانون الكوتا النسائية:
  - الضغط عبر مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي
  - الضغط باتجاه الأحزاب
  - الإعلان عن المعرقلين
  - الضغط باتجاه عرض القوانين التي أقرتها اللجان على الهيئة العامة لمجلس النواب

- **معالجة المجتمع الذكوري ومحاربة الصورة النمطية للمرأة من خلال:**
  - إقرار القوانين التي تحقق المساواة بين النساء والرجال وتعطي المرأة حقوقها الطبيعية على الصعيد الإجتماعي
  - تعديل البرامج التعليمية
  - تدريب العاملين في المؤسسات التربوية
  - كسر الصورة النمطية من خلال: الأفلام السينمائية - البرامج التلفزيونية على أنواعها – المسلسلات - الإعلانات على اختلاف المواد التي تسوق لها
  - إستقبال نساء رائدات وناجحات في مجالاتهن في مختلف البرامج التلفزيونية
  - عرض تجارب ناجحة - Role Model
  - حملات التوعية
  - تكثيف التوعية عبر مواقع التواصل الإجتماعي
  - حملات توعية وورش عمل تستهدف العاملين في وسائل الإعلام لحسن إظهار هذه الصورة ولتفادي الدور السلبي للإعلام في هذا الإطار

- **أظهرت نتائج الدراسة أن المجتمع له تأثير كبير على نسبة ترشح النساء، وان الدعم الذي تلقته المرشحات من عائلاتهن وأزواجهن كان له أثر ايجابي جداً في دعمهن، من هنا سيكون من المفيد:**
  - إطلاق برامج تمكين للمجتمع بمختلف فئاته، والتركيز بشكل أساسي على إقامة ورش عمل في القرى والبلدات وبشكل خاص في المناطق الريفية (على أن تكون ورش عمل مخصّصة لكل فئة عمرية)، من أجل توعية مختلف فئات المجتمع من مختلف الأعمار على:
    - أهمية وجود النساء في مراكز صنع القرار والإضافة التي يحققها هذا الوجود
    - تقبل وجود نساء في مختلف مراكز القرار
    - كسر الصورة النمطية للمرأة
    - دعم النساء اللواتي ينويين الترشح
    - التوعية على المواطَنة

- برامج توعية للرجال تهدف الى:
  - كسر الصورة النمطية «للمرأة»
  - كسر الصورة النمطية «للرجولة» المتعارف عليها
  - خلق صورة «فخر» للرجال الذين يدعمون نساء من عائلاتهم للترشح
  - إعطائهم المهارات اللازمة لمكافحة التنمر الذي قد يتعرضون له عند دعم ترشح نسائهم
  - تعليمهم المهارات اللازمة لدعم النساء من عائلاتهم للترشح

- **معالجة تحديات الظهور الإعلامي من خلال:**
  - الضغط على وسائل الإعلام من أجل استضافة نساء في مختلف المجالات والإختصاصات
  - خلق Alternative media وتقديم برامج دائمة لدعم وإظهار النساء

- **معالجة تحديات الحصول على تمويل من خلال:**
  - الضغط على مجلس النواب من أجل إقرار التعديلات على قانون العمل التي سبق ذكرها
  - تعديل قانون الضمان الإجتماعي
  - إقرار قانون مدني للتوزيع المتساوي للميراث بين الاناث والذكور
  - وضع آليات لمراقبة تحقيق المساواة في الأجور بين النساء والرجال
  - رص الصفوف وإنشاء صناديق لتأمين الدعم المادي للمرشحات
  - الضغط من أجل توظيف عدد أكبر من النساء

- **معالجة التحديات السياسية والحزبية:**
  - الضغط باتجاه إعتماد الكوتا في الإنتخابات البلدية والنيابية والنقابية وفي الحكومة
  - الضغط باتجاه ترشيح عدد كبير جداً من النساء في الإنتخابات البلدية

على صعيد الأحزاب:

الضغط على الأحزاب لـ:

- إعتماد الكوتا النسائية في مختلف المراكز الحزبية وتحديداً في مراكز القيادة
- إعتماد الكوتا على اللوائح التي يرشّحها الأحزاب في الإنتخابات البلدية والنيابية، حتى لو لم يتم إقرار هذا القانون
- إعتماد «التدقيق الجندري» داخل الأحزاب
- العمل على إيصال نساء الى رئاسة الأحزاب
- إعتماد قوانين صديقة للمرأة داخل الأحزاب، وحسن اختيار أماكن الإجتماعات وساعاتها
- وضع «قواعد سلوك» داخل الأحزاب تتضمن آليات للنساء للتبليغ عند تعرضهن

لأي نـوع مـن الإبتـزاز أو التحـرّش
- العمل على تمكين النساء من خلال الدورات التدريبية
- تسليم ملفات للنساء داخل الأحزاب ليكن جاهزات لاستلام المراكز الكبرى
- إقرار قانون عصري للأحزاب يضمن ما سبق ذكره

- **تمكين المرأة:**

- الضغط من أجل إقرار قانون الزامية ومجانية التعليم حتى عمر ١٨ سنة
- الضغـط مـن أجـل دعـم تحسـين مسـتوى التعليـم فـي المـدارس الرسـمية ودعـم الجامعـة اللبنانيـة
- عـرض تجـارب ناجحـة لنسـاء لديهـم أطفـال انخرطـن بالشـأن العـام وتمكـنَّ مـن التوفيـق بيـن واجباتهـن العائليـة وواجباتهـن السياسـية
- تحفيـز النسـاء علـى الإنخـراط فـي الشـأن المحلـي مـن خـلال لجـان الأحيـاء وفـي الشـأن العـام مـن خـلال مختلـف المراكـز الإداريـة
- تحفيز النساء على الترشح للإنتخابات البلدية
- توسيع البرامج القائمة لتطال أكبر عدد ممكن من النساء
- إقامة برامج دائمة
- إقامة نوعين من البرامج:
١. برامج تَفصُل المرشحات الحزبيات عن المرشحات غير الحزبيات
٢. برامج تجمعهنّ
- مد النساء بكل الإمكانات اللازمة من أجل الترشح وذلك من خلال:

- **تضافر الجهود وانشاء Women Support Center لدعم النساء:**

ان إنشـاء Women Support Center سـيؤدي بطبيعـة الحـال الـى معالجـة كل التحديـات التـي سـبق ذكرهـا وبشـكل خـاص التحديـات الماليـة، وسـيؤدي الـى إسـتفادة أكبـر عـدد ممكـن مـن المرشـحات مـن التمويـل، فبـدل ان يتـم إعطـاء مبالـغ ماليـة لعـدد محـدد مـن المرشـحات، سـيؤدي التعـاون مـع إسـتشـاري معيـن مـن إسـتفادة عـدد كبيـر مـن المرشـحات مـن خدماتـه.

WSC يجب أن يتضمن:

- إستشاريين حقوقيين
- إستشاريين سياسيين
- إستشاريين إنتخابيين
- إستشاريين إعلاميين
- Image consultants
- Social media consultants
- الحملات الإنتخابية والاعلان الإنتخابي
- خبراء لتنظيم الماكينات الإنتخابية للمرشحات
- التعاقد مع وسائل الإعلام لتأمين الظهور الإعلامي للمرشحات
- خلق Alternative media
- تأمين أفراد للماكينات الإنتخابية للمرشحات من المتطوعين
- إعداد وتمرين أفراد الماكينة الإنتخابية

- تأمين مكاتب مشتركة للمرشحات (تقسيمها على المرشحات بحسب أيام الأسبوع مثلاً...)
- تأمين المكاتب الإنتخابية
- إنشاء صناديق للدعم المادي وتقديم المساعدة المادية حيث يلزم (مثلاً لدفع رسم الترشيح...)
- مكتب يقدم الدعم النفسي اللازم للمرشحات
- مكتب يقدم الدعم النفسي اللازم لعائلات المرشحات
- دورات تدريبية لأفراد عائلات المرشحات كي يتمرنوا على كيفية تقديم الدعم لهن ومساندتهن أو على الأقل الا يكونوا عثرة في طريقهن

على صعيد التمكين:

- إنشاء Women Academy دائمة منذ الآن، واذا تعذر الأمر إنشاء برامج دائمة على مدار السنة منذ اليوم وحتى موعد الإنتخابات البلدية والنيابية القادمة تقدم دورات حول:
  - الحوكمة الرشيدة
  - السياسات العامة
  - معرفة بمختلف القوانين
  - معرفة بقانون الإنتخاب
  - معرفة بالقانون الدستوري وبعمل مختلف المؤسسات الدستورية
  - اليات العمل داخل مجلس النواب
  - الواقع السياسي في لبنان
  - معرفة بعمل وصلاحيات السلطات المحلية – البلديات
  - كيفية اعداد البرنامج الانتخابي
  - التخطيط وخلق استراتيجيات
  - مهارات قيادية
  - مهارات التواصل
  - فن الخطابة
  - مهارات المناظرات
  - مهارات التفاوض
  - مهارات إدارة الوقت
  - مهارات حل النزاعات
  - مهارات حل المشاكل
  - مهارات العمل الجماعي
  - الثقة بالنفس
  - القيادة الشخصية Interpersonal Leadership
  - الذكاء العاطفي
  - لغة الجسد

- إختيار النساء اللواتي يتفوقن في هذه الدورات وتبني ترشحهن الى الإنتخابات النيابية ومَدهن بالدعم المادي اللازم.
- تطبيق هاتفي يتضمن كل البرامج وورش العمل التي تنظمها جميع المنظمات والجمعيات التي تعمل على هذا الموضوع.
- إنشاء برلمان ظل للنساء يواكب عمل البرلمان اللبناني ويشكل مثال جيد يشجع الناخبين/ات على اختيار نساء كما يشجع الأحزاب على تبني ترشيح نساء.